السياسات الاقتصادية وتحديات التنمية البشرية بالجزائر في إطار الأهداف الإنمائية للألفية

أ. هويدي عبد الجليل / جامعة الوادي

أ. يحياوي عمر / جامعة المسيلة

الملخص:

يعتبر موضوع السياسات الاقتصادية من أهم انشغالات متخذي القرارات في الدول المتقدمة والنامية وذلك للاعتقاد السائد بأن السياسات هي المحدد الرئيسي للنمو والتنمية غير أن تقييم نتائج هذه السياسات بين في كثير من الحالات أنها لم تساهم في عجلة التنمية الاقتصادية خصوصا في الدول العربية،لذلك ظهرت الحاجة الى تحديد اهداف اخرى للتنمية واعتماد سياسات اخرى تركز على رأس المال البشري، وظهر ما سمي بأهداف الألفية للتنمية، وقد اعتمدت معظم الدول العربية هذه الأهداف او بعضها كأهداف للتنمية ومن بينها الجزائر والتي خصصت لجانب التنمية البشرية 45,42% من اجمالي برنامجها للاستثمارات العمومية للفترة2010-2014،

تهدف هذه الورقة إلى تقييم أولي لمدى قدرة السياسات الاقتصادية المطبقة بالجزائر في تحقيق تنمية بشرية في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية المتبناة من طرف الأمم المتحدة والمحدد آجالها بحلول عام 2015.

الكلمات المفتاحية: السياسات الاقتصادية،التنمية البشرية،الأهداف الانمائية للألفية،الجزائر

Abstract :

Economy Policies is one of the major decision makers' preoccupations both in the developed and the developing countries due to the common perception that those policies are the principal determiner for development , but the evaluation of these policies' results manifested in many cases that they didn't contribute to ameliorate the economic development especially in the Arab countries. As a result, the identification of other development objectives has become a required need as well as focusing on the human aspect , thus, the Millennium Development Goals emerged. Most or some of Millennium Development Goals has been adopted by most Arab countries. , including Algeria, which devoted 45.42% of the 2010-2014 Total Public Investment Program to this issue.

This paper aims to preliminary asses to what extent the applied economic policies in Algeria has achieved human development as concerned with the Millennium Development Goals adopted by the United Nations by the beginning of 2015.

Key words: Economy Policies, human development, the Millennium Development Goals,Algeria

تمهيد:

شغلت قضايا التنمية اهتمام الدول العربية بعد استقلالها في منتصف القرن الماضي حيث اعتمدت في البداية التخطيط الشامل بهدف احداث تغييرات هيكلية اقتصادية واجتماعية من خلال تدخل الحكومات بشكل مباشر في الاقتصاد وكان الهدف تحقيق معدلات نمو عالية تزيد عن النمو السكاني وتؤدي الى زيادة حصة الفرد من الدخل القومي،ونتج عن هذا التدخل اضعاف دور القطاع الخاص وظهرت تشوهات في الاقتصادات العربية وبدأت معاناة الدول العربية من عجز كبير في موازناتها وزادت مديونياتها بشكل ملحوظ.

وهنا كانت الحاجة الى الرجوع لتفعيل دور السوق في تخصيص الموارد وتحقيق التنمية وبذلك دخلت الدول العربية في مرحلة ثانية من التخطيط التنموي تمثلت في برامج التصحيح الهيكلي المعتمدة على آلية السوق وتحرير الأسعار وتقليل دور الحكومة في الاقتصاد،غير أن تجارب اغلب الدول العربية اوضحت أن هذه السياسات لم تؤدي إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية، وأن مستوى الفقر والجوع قد زادا كما نقصت معدلات النمو.

ونتيجة لذلك أصبح تحقيق معدل نمو اقتصادي عالي ليس غاية بحد ذاتها وإنما ينظر إليه على أنه وسيلة لتحقيق هدف حقيقي أكثر وهو مستوى أعلى من التنمية الإنسانية، وبناءا على ذلك ظهر ما سمي بأهداف الألفية للتنمية وقد اعتمدت معظم الدول العربية هذه الأهداف أو بعضها كأهداف للتنمية وبذلك دخلت الدول العربية في مرحلة ثالثة للتنمية بدأت مع بداية القرن الحالي.

وقد أولت الجزائر بدورها عناية لهذا الجانب حيث احتلت قضايا التنمية البشرية أهمية بالغة ضمن مختلف برامجها التنموية مع بداية الألفية أهمها رصد 182 مليار دولار أمريكي لتحقيق التنمية البشرية ضمن برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014)،ومع قرب نهاية الآجال المحددة لأهداف الألفية بحلول عام 2015 تظهر حاجة صناع القرار بالجزائر لفهم آليات وتأثيرات السياسات الاقتصادية المطبقة ولهذا تبرز اشكالية دور السياسات الاقتصادية في تحقيق التنمية البشرية بالجزائر؟

والإجابة على هذا التساؤل تكون من خلال المحاور التالية:

أولا: تحليل واقع السياسات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر.

ثانيا:الجهود المبذولة على صعيد التنمية البشرية في الجزائر.

ثالثا:تقييم أثر السياسات الاقتصادية المنتهجة على واقع التنمية البشرية بالجزائر.

رابعا:التحديات الواجب رفعها في اطار ألفية جديدة من المعرفة.

أولا:تحليل واقع السياسات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر.

شهدت السياسة الاقتصادية بالجزائر ابتداء من سنة 1999 تحولا رئيسيا من الوجهة النيوكلاسيكية نحو الوصفة الكينزية اين ارتكزت بالأساس على دعم الطلب الكلي بالتوسع في النفقات العامة[1] حيث تم إقرار كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001- 2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 ، وتزامنا مع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي اعتمدت السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية[2] كما أدى التحسن المستمر للسيولة لدى البنوك، خلال عام 2002 ، وما ترتب عنه من فائض في السيولة، إلى تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية باستعمال أداة جديدة تسمى "استرجاع السيولة بمناقصة "، يتعلق الأمر هنا بتقنية السحب من سيولة السوق النقدية تم إدخالها واستعمالها من قبل بنك الجزائر ابتداء من شهر أبريل 2002 [3]ونظرا الى ما تتمتع به آلية السيولة عبر المناقصة من مرونة فقد أصبحت تمثل الأداة الرئيسية في تنفيذ السياسة النقدية وقد رفع بنك الجزائر بقوة مبالغ استرجاع السيولة ابتداء من جوان مقابل الاتجاه التصاعدي للسيولة البنكية باعتبار أن العوامل المستقلة المساهمة في السيولة تفوق مبلغ العوامل المستقلة المقلصة لها[4] و بالتوازي مع ذلك تم رفع نسبة الاحتياطي الإجباري إلى 6,25 % في ديسمبر 2002 مقابل 4,25 % من قبل ، ثم ارتفع من جديد إلى 6,5 % في مارس 2004 [5] وفي ضوء ذلك، وصلت ودائع البنوك بعنوان الاحتياطي الإلزامي إلى 122,6 مليار دينار في شهر ديسمبر 2002 بعدما كانت في مستوى 43,5 مليار دينار في نهاية عام 2001 ولقد تحقق الأثر المنتظر من هذه الأداة فعلاً خلال النصف الأول من عام 2003 حيث أن السيولة النقدية كانت أكبر [6] وتم رفع معدل الاحتياطي الاجباري الى 8% سنتي2008 و2009 وتواصل رفعه الى 9% وهو تشديد من جانب السلطات النقدية على أهمية هذه الأداة في التأثير في سيولة البنوك التجارية[7].

وبالنسبة لبرنامج الإنعاش فهو عبارة عن دعم يقدم إلى الاقتصاد بهدف تدعيم النمو الاقتصادي ويعمل على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية ومن ثم فالهدف هو إعادة تنشيط الطلب الكلي[8]حيث تم تخصيص جزء كبير من الاحتياطيات الأجنبية لتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي[9] بلغ ما يقارب 7ملايير دولار،وتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم

المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية.[10]

ونتيجة لتحسن الوضعية المالية للجزائر بعد ارتفاع سعر النفط حيث بلغ38,63 دولار سنة 2004[11] مما نتج عنه تراكم احتياطي صرف بلغ حوالي 43,1 مليار دج ومع تزايد التفاؤل تم اقرار برنامج تكميلي لدعم النمو، خصص له مبلغ55 مليار دولار وهدفه استكمال الاصلاحات السابقة [12]ومرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي.[13]

وقد ساهم مخطط دعم الانعاش الاقتصادي في تحقيق متوسط معدل نمو ب 5,5% خارج قطاع المحروقات و4,8 % كمتوسط معدل نمو بعد أن كان لايتجاوز3,2 % خلال الفترة1995-2000 كما أن البرنامج التكميلي لدعم النمو ساهم في تحقيق متوسط معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر بـ 6,6 % خلال الفترة2005-2009 أي بنسبة أكبر مما قد حقق خلال الفترة2001-2004 وهو ما يؤكد استمرارية تحسن النشاط الاقتصادي في الجزائر مع تزايد الإنفاق العام[14] وبملاحظة تطور الإنفاق العام في الجزائر ينتج الجدول التالي:

الجدول رقم (1) تطور الانفاق العام بالجزائر للفترة(2007-2011)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
الانفاق العام بالجزائر (مليون دولار)	46849	66823	60360	61130	82056
النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي %	34,5	39,1	43,7	37,7	35,6

المصدر:صندوق النقد العربي وآخرون،**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**،الإمارات العربية المتحدة ،2012 ص387

يتبين من الجدول تزايد الإنفاق العام من46,8 مليار دولار سنة2007 إلى 66,8 مليار دولار سنة 2008 نتيجة لزيادة الرواتب والأجور بنسبة23% وارتفاع الإنفاق الرأسمالي بزيادة قاربت 10مليار دولار ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو لينخفض معدل الزيادة سنتي2009و2010 في سياق اعتماد الجزائر سياسة مالية منضبطة(التوسع في الإنفاق الحكومي لكن بمعدلات قليلة) نتيجة لتسجيلها لعجز مالي كلي عام2009 لأول مرة منذ سنوات،لتعود إلى سياسة مالية توسعية في2011 لتسجل مبلغ 82,05 مليار دولار حيث سجلت في هذه السنة رفقة الكويت والسعودية أعلى معدلات نمو للإنفاق العام وهذا في إطار الاستجابة للظروف الاقتصادية

والسياسية الطارئة التي شهدتها المنطقة العربية خاصة في ضوء المطالب الفئوية والشعبية المتنامية لتوفير مزيد من فرص العمل وتحسين ظروف المعيشة حيث ارتفعت النفقات الجارية بالجزائر بنسبة54,1% (بحوالي20 مليار دولار) لتبلغ نسبتها إلى الإنفاق الكلي حوالي68% كما ارتفع الإنفاق الرأسمالي (حوالي2مليار دولار) لتصل نسبته إلى الإنفاق الكلي إلى حوالي32% [15].

وقد تم دعم البرنامجين السابقين ببرنامج الاستثمارات العمومية(2010-2014) الذي يمثل تصورا لنفقات بمبلغ يعادل286 مليار دولار ويشمل: (برنامج جاري) الى نهاية2009 بمبلغ 9680 مليار دينار(يعادل130 مليار دولار)،لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها،وبرنامج جديد بمبلغ 11534مليار دينار(يعادل155 مليار دولار)،من أجل مشاريع جديدة[16]

ويهدف برنامج الاستثمارات العمومية للفترة 2010-2014 إلى:[17]

- ✓ تحسين التنمية البشرية،حيث شكلت الجزء الأكبر بنسبة40%،
- ✓ مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية،
- ✓ دعم تنمية الاقتصاد الوطني،
- ✓ التنمية الصناعية،
- ✓ تشجيع إنشاء مناصب الشغل،
- ✓ تطوير اقتصاد المعرفة،

ثانيا:الجهود المبذولة على صعيد التنمية البشرية في الجزائر.

بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية 38,8% من اجمالي المبلغ المخصص لبرنامج الانعاش الاقتصادي مقابل نسبة 45,5% من اجمالي البرنامج التكميلي و45,42% من اجمالي البرنامج الخماسي 2010-2014 [18] وسنفصل ذلك فيما يلي:

1- التعليم:

خصص برنامج دعم الانعاش الاقتصادي لقطاع التعليم 0,36 مليار دولار في من أجل:

- ✓ الاستدراك المدرسي في المناطق الريفية و النائية،
- ✓ إعادة تأهيل المنشآت والوسائل التربوية،
- ✓ إنشاء مطاعم مدرسية و داخليات،

كما استفاد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من 18,9 مليار دينار جزائري،بينما رصد برنامج دعم النمو الاقتصادي2005-2009 لدعم التعليم 200 مليار دينار جزائري خصصت لـ:

- ✓ منح إعانات مالية ولوازم التمرس بالمجّان لتلاميذ الأسر المعوزة وكذا التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة.
- ✓ توفير النقل المدرسي في المناطق النائية،حيث يقدر عدد حافلات النقل المدرسي حاليا بنحو 4000 حافلة.
- ✓ توفير التدفئة بأقسام الدراسة،
- ✓ توفير الإطعام على مستوى المدارس،

كما خصص البرنامج 141 مليار دج لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي لتوفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي،واستهدف البرنامج الخماسي2010-2014 انجاز ما يقارب5000 منشأة للتربية الوطنية منها (1000 اكمالية و850 ثانوية) و600000 مكان بيداغوجي جامعي و400000 مكان ايواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتعليم والتكوين المهنيين[19].

2- الصحة:

استفاد قطاع الصحة ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي من غلاف مالي بلغ 14,7مليار دينار موجهة لإعادة تأهيل منشآت القطاع، وبناء مستشفى وإتمام بناء آخر إضافة إلى بناء مركز لمكافحة الأمراض السرطانية بعنابة، كما استفاد قطاع الصحة ضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي من 244 مليار دج موجهة لإنجاز 800 منشأة بينما في برنامج الاستثمارات العمومية خصص619 مليار دج لقطاع الصحة من أجل انجاز 1500 منشأة قاعدية صحية[20] ويلاحظ تزايد الإنفاق العام على الصحة كما يوضحه الشكل التالي:

جدول رقم(2) تطور الانفاق العام على الصحة بالجزائر للفترة2002-2009

نسبة مئوية

السنوات		2002	2006	2008	2009
الانفاق حسب نوع النشاط	عام	74	77,3	81,6	86,2
	خاص	26	22,7	18,4	13,8
الانفاق نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي		4,3	3,6	4,4	5,8
الانفاق نسبة الى اجمالي الانفاق العام		9,1	9,5	10,7	10,6

المصدر:صندوق النقد العربي،تقارير مختلفة

يتبين من الجدول زيادة نسبة الانفاق على الصحة من اجمالي الناتج المحلي لتصل الى 5,8 % سنة 2009 ويلاحظ تولي القطاع العام المسؤولية الرئيسية في تمويل قطاع الصحة بتحقيق نسبة انفاق حكومي يصل الى 86,2 % سنة 2009 أما الانفاق نسبة الى الانفاق العام فتراوح بين9,1 %و10,6 %خلال فترة الدراسة.

3-تحسين الخدمات العامة ومحاربة البطالة:

لهذا الغرض خصص مخطط الانعاش الاقتصادي 16 مليار دينار بهدف:

- ✓ دعم برنامج الأشغال العمومية ذات الكفاءة العالية من اليد العاملة،
- ✓ دعم الفئات الهشة في المجتمع الجزائري،
- ✓ تأهيل الهياكل والمنشآت الخاصة بحماية الفئات المحرومة (دور المعوقين والعجزة...)،

كما خصص برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 لمبلغ 95 مليار دج لأعمال التضامن الوطني بينما برنامج الاستثمارات العمومية فخصص 350 مليار دج لتمويل آليات خلق مناصب الشغل وادماج خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني وتشجيع انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهدف المنتظر هو

خلق ثلاثة ملايين منصب عمل[21] اضافة الى اهداف اخرى كتحسين التزود بالماء الشروب بانجاز35 سد و توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي و222000 سكن ريفي بالكهرباء[22].

ثالثا:تقييم أثر السياسات الاقتصادية المنتهجة على واقع التنمية البشرية بالجزائر.

حققت الجزائر تطور نسبي في مجال التنمية الشرية حيث في الفترة 1999 /2010 تم انجاز4592 مدرسة و1700اكمالية و666 ثانوية و22معهد تكوين و172 مركز تكوين، 36 مستشفى،1096 قاعة علاج،133عيادة متخصصة،وبلغ تمدرس الأطفال ل6 سنوات97,4% ومن 6 الى 15 سنة بلغت النسبة 95,2%،[23]كما أن أكثر من 50%من الطلاب يقطنون في الأحياء الجامعية وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة بالبلدان المجاورة ومرتفعة مقارنة بكثير من دول العالم[24]

شكل(1) مقارنة الجزائر بأحسن الدول العربية في مؤشر التنمية البشرية لسنة 2005 والفترة(2009-2011)

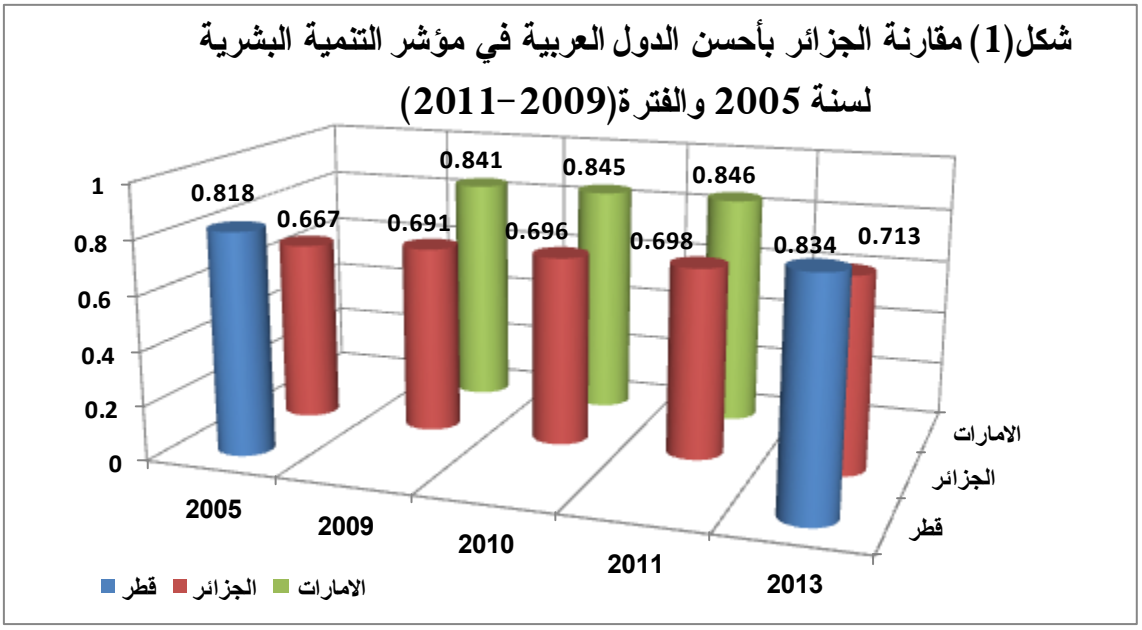

- **دليل المؤشر**:0 أدنى درجة،1أعلى درجة

Source: UNDP,**rapport sur le développement humain 2011**,Durabilité et Equité: Un Meilleur Avenir pour Tous ,new York,2011,pp149-150.

UNDP,**rapport sur le développement humain 2013**,L'essor du sud:le progrès humain dans un monde diversifié,new York,2013,pp16-18

نلاحظ من الشكل أعلاه تحسن وضع الجزائر في مؤشر التنمية البشرية من معدل 0,667 سنة2005 إلى 0,698 سنة2011، ترجم بتقدمها من المرتبة98 عالميا سنة2005 الى المرتبة96 عالميا في الفترة 2009-2011 من بين187 دولة[25] وصنفت ضمن المجموعة الثالثة ذات التنمية البشرية المتوسطة[26] بينما

حافظت على ترتيبها عربيا بحلولها في المرتبة 11 عربيا في الفترة (2005-2011) من بين 19 دولة عربية[27]وفي تقرير التنمية البشرية لسنة2013 تقدمت بثلاث مراتب(المرتبة93) لتصنف ضمن المجموعة ذات التنمية البشرية المرتفعة[28] .

وسنتطرق لتقييم بعض عناصر التنمية البشرية فيما يلي:

1- **التعليم**:في هذا المجال حققت الجزائر تقدم ملحوظ في تحقيق التعليم الابتدائي الشامل حيث وصلت نسبة الأشخاص ما بين 15 و24 سنة الملمين بالقراءة والكتابة الى91,8% مع بلوغ نسبة89,1% للإناث[29] كما سجلت نسبة الملتحقين بالدراسة زيادة معتبرة كما يوضحه الشكل التالي:

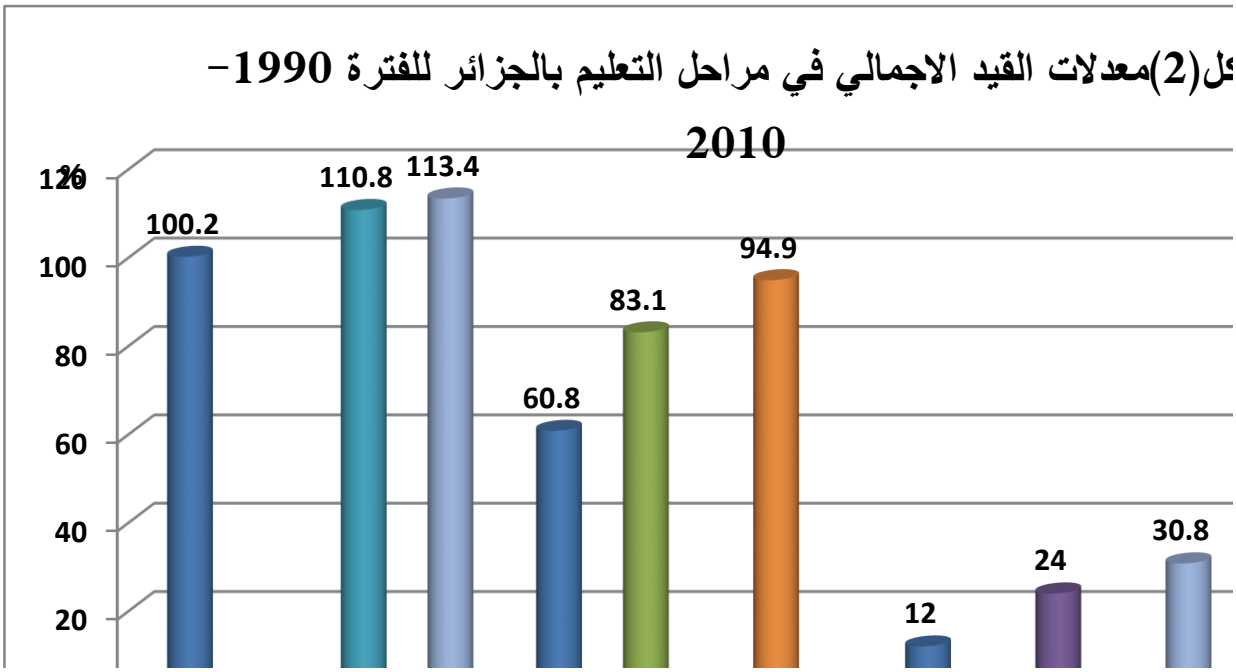

المصدر: من أعداد الباحثين اعتمادا على المعطيات المستقاة من:

- ✓ صندوق النقد العربي وآخرون،التقرير الاقتصادي العربي الموحد2012،الامارات العربية المتحدة ص330 .
- ✓ صندوق النقد العربي وآخرون،التقرير الاقتصادي العربي الموحد2011،الامارات العربية المتحدة ص297.

حيث يلاحظ زيادة التحاق التلاميذ بالمدرسة وبلوغها نسبة113,4% سنة2010 ووصلت النسبة الى94,9% في التعليم المتوسط والثانوي سنة2009 بينما ارتفعت النسبة من 12% سنة1990 الى30,8 % سنة 2010 فيما يخص التعليم العالي* ورغم هذا فإن المشكل الذي يؤرق الدولة هو نسبة التسرب المدرسي كما يوضح الشكل التالي:

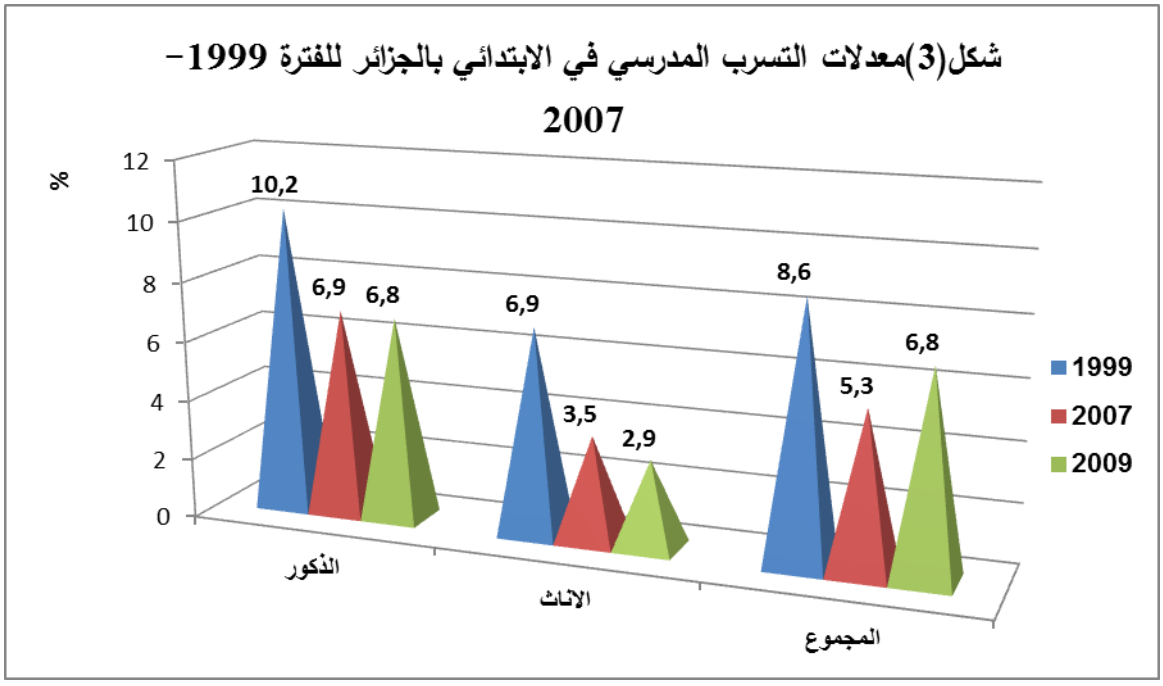

المصدر:من اعداد الباحثين اعتمادا على المعطيات المستقاة من:

- ✓ صندوق النقد العربي وآخرون،**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، الإمارات العربية المتحدة ،2012 ص333.
- ✓ صندوق النقد العربي وآخرون،**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، الإمارات العربية المتحدة ،2011 ص300.

حيث أنه رغم الانخفاض الطفيف في نسبة المتمدرسين ألا أنه عاود الارتفاع بين سنتي2007 و2009 وهو ما يشكل مصدر قلق لكونه من الأسباب الرئيسية لارتفاع نسبة الامية والبطالة وحرمانه الطلبة المعنيين بهذه الظاهرة من الحصول على أي تكوين مهني يسلحهم للمنافسة في سوق العمل.

2- الصحة:

رغم التقدم الملحوظ في التوسع في الخدمات الصحية بالجزائر بتجاوز نسبة السكان الذين يحصلون على الرعاية الصحية 90% وكذا انجاز22 مستشفى في الفترة 2004- 2008 [30] وانخفاض عدد الأسرة من سرير لكل588 شخص سنة 2004 الى572 شخص سنة2009 [31] إلا ان مستوى توزيع الخدمات الصحية مازال دون المطلوب فقد احتلت الجزائر المرتبة110 في هذا المجال[32] اضافة الى عدم كفاية الاطارات الطبية بالرغم من جهود الدولة في زيادة عدد الأطباء مقابل 100000نسمة من 94 طبيب سنة 1990 الى 148 طبيب سنة2010 و وصول عدد الممرضات مقابل نفس العدد الى250 ممرضة سنة2010[33] وقد أشار في هذا الصدد مجلس الوزراء المنعقد في2008 إلى عدم توافق نظام الخريطة الصحية والاحتياجات المطروحة مما ينجر عنه سوء العدالة وبالتالي انخفاض في المستوى الصحي للسكان[34].

3- واقع ظروف المعيشة ومحاربة البطالة في الجزائر:

في هذا المجال تمكنت الجزائر من تأمين الوصول إلى مياه شرب آمنة لنسبة83% من السكان سنة2010 [35] وهوما يصنفها في مجموعة الدول العربية على المسار المطلوب[36] كما تمكنت الجزائر من تغطية اجمالية في خدمات الصرف الصحي الملائمة بنسبة95% [37] وهو ما يضعها على المسار المطلوب[38] وفي أطار محاربة البطالة، فقد تم تخفيض نسبة البطالة كما يوضحه الشكل التالي:

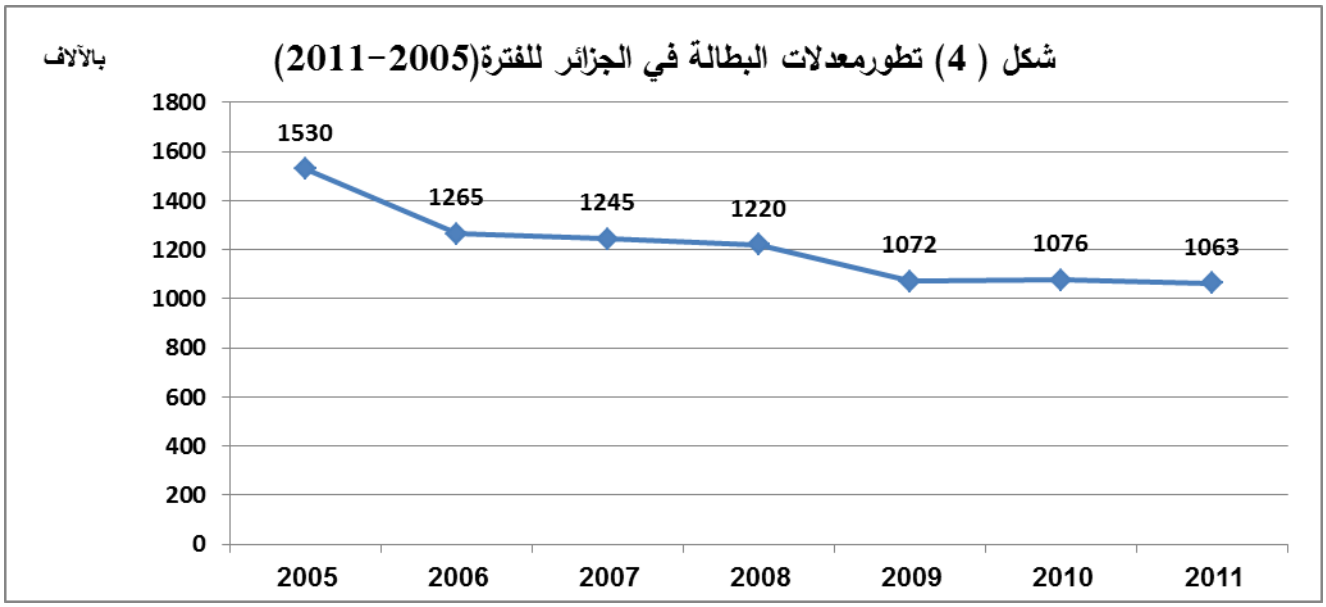

Source: Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2012

a http://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat12.htm consulter le20/11/2013

يلاحظ من الجدول انخفاض كبير في عدد العاطلين من 1,53 مليون سنة 2005 الى1,265مليون سنة2006 أعقبه انخفاض طفيف في السنوات اللاحقة لتصل الى نسبة 1,063 مليون سنة 2011 مع تسجيل ارتفاع طفيف في عدد البطالين سنة 2010 .

رابعا:التحديات الواجب رفعها في اطار ألفية جديدة من المعرفة.

إن ترقية اقتصاد المعرفة هو هدف أدرج ضمن مسعى متعدد الأبعاد من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنلوجيا المعلومات والاتصال ودعم تطوير البحث العلمي وفي هذا المجال تعاني الجزائر من نقائص تشترك فيها مع الكثير من الدول العربية نوجزها في الجدول التالي:

الجدول (3) مقارنة الجزائر بأحسن الدول العربية في مؤشر الطاقة الإبتكارية وتوطين التقانة لسنة2011

المؤشرات الفرعية	الجزائر	أحسن دولة عربية
نسبة الصادرات ذات التقانة العالية	**0,03**	**مغرب 0,19**
نسبة واردات المعدات والآلات من اجمالي الواردات	0,63	السودان1,00/عمان وقطر 0,91
نسبة الطلبة المسجلين في العلوم والتكنلوجيا	**0,51**	تونس 0,91
الانفاق على البحث العلمي كنسبة من الناتج المحلي	0,02	تونس 0,32
عدد الباحثين لكل مليون نسمة	**0,04**	تونس 0,37
عدد براءات الاختراع	0,001	كويت 0,02
عدد المقالات العلمية والتقنية	**0,02**	كويت 0,18

دليل المؤشر: 0 أدنى درجة،1أعلى درجة

المصدر :من اعداد الباحثين اعتمادا على:

- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية،2012،مرجع سابق،ص53 .
- حساب مباشر من الباحثان اعتمادا على:

UNDP,**Human development Report 2013**, The Rise of the South:human Progress in a Diverse world,new York,2013,p187

يتضح من الجدول أعلاه النسبة الضعيفة للصادرات ذات التقانة العالية التي تعد مؤشر لتوطين التقانة وتستخدم في تدعيم القدرات التنافسية مما يعني أن تدفقات التكنلوجيا تسير في اتجاه واحد وهو الاستيراد الأمر الذي يضع الدولة في موقف ضعف أمام الشروط التي يضعها موردو التكنلوجيا إضافة إلى انخفاض عدد الباحثين وتواضع عدد المقالات العلمية والتقنية، رغم الجهد المبذول الذي توج بزيادة عدد المقالات العلمية المنشورة من 410 مقالة سنة2000(المرتبة السابعة عربيا)الى1289مقالة منشورة سنة2008(المرتبة الرابعة عربيا)[39] كما يلاحظ انخفاض نسبة الموارد المخصصة للبحث والتطوير حيث أن جزءا كبيرا من هذه النسبة يخصص للإنفاق على الأجور والأعمال الإدارية،وينفق جزء ضئيل على البحث العلمي والفني، حيث لا ترسو الجزائر على سياسة واضحة للبحث العلمي في ظل12 مركز بحث و100 وحدة بحث على مستوى الجامعات[40]

كما يشكل عدد براءات الاختراع نسبة مهملة مما يبين تأخر الجزائر في هذا المجال وضعف اقبال المتعاملين الأجانب على حماية اختراعاتهم في الجزائر[41]حيث لم يتجاوز مجموع براءات الاختراع للفترة 2005-2008 ل53 براءة اختراع[42]

الخاتمة:

تبين لنا من خلال هذه الورقة أن السياسة الاقتصادية المتبعة في الجزائر توسعية معتمدة على زيادة الانفاق العام وقد شكلت التنمية البشرية النسبة الأكبر وهو ما جسدته الإعتمادات المخصصة ضمن مختلف البرامج التنموية، وترجمت هذه الجهود المبذولة في تحقيق الجزائر تقدم في مجال التنمية البشرية حيث اصبحت تنتمي الى فئة التنمية البشرية المرتفعة، وهو ما يبين ان الجزائر تمتلك من ادوات السياسة الاقتصادية ما يؤهلها للدفع باتجاه تنمية بشرية،ورغم هذا فالنتائج المحققة لا تعكس حجم الإمكانيات المرصودة، اضافة الى وجود تحديات تحتاج الى بذل المزيد من الجهود لرفعها وتتعلق ببناء مجتمعات المعرفة،وعلى هذا الأساس نتقدم بالمقترحات التالية:

- ✓ أن تنفيذ أي سياسة اقتصادية في الجزائر يجب ان يتم ضمن استراتيجية طويلة المدى تهدف الى تحقيق تنمية اقتصادية مع التركيز على العنصر البشري.
- ✓ ينبغي على مخططي السياسات الاقتصادية في الجزائر تحديد أهداف واقعية وقابلة للتحقيق،بالإضافة الى تقليل عدد هذه الأهداف الى اقل قدر ممكن بهدف زيادة كفاءة وفعالية هذه السياسات.
- ✓ من المهم تناول تقييم السياسات الاقتصادية ضمن القيود والمشاكل الهيكلية للاقتصاد القومي وعدم التركيز فقط على الجوانب النقدية والمالية.
- ✓ ضرورة التركيز على أهمية التنسيق بين السياسات الاقتصادية من أجل إيجاد فرص عمل لاستيعاب البطالة كما يتوجب الاسراع بتحسين حركية ومرونة سوق العمل وكذا الحفاظ على حقوق العمال وبإعادة النظر في القوانين خاصة تلك المتعلقة بتأمين البطالة والتقاعد المسبق.
- ✓ رفع وعي صناع القرار بأهمية إنتاج البيانات الإحصائية مع ضرورة التنسيق بين مراكز البحوث ومراكز إنتاج البيانات الإحصائية بهدف انجاز قاعدة بيانات تعين صناع القرار على وضع السياسات الاقتصادية وتنفيذها وتقييم أدائها بطريقة علمية.
- ✓ ربط البحث العلمي بمتطلبات التنمية واشراك الخبراء والباحثين الاقتصاديين في تقييم السياسات الاقتصادية بهدف تحديد نقائصها وبالتالي العمل على تجنبها مستقبلا.

✓ ان السياسات الاقتصادية يجب ان تصاغ بشكل يخدم التنمية البشرية بمفهومها الشمولي وليس الكمي فقط، اضافة الى ضرورة التواصل بين أطراف المجتمع من أجل صياغة سياسات اقتصادية تحظى بتأييد أوسع قاعدة اجتماعية.

الهوامش:

1 محمد كريم قروف،تقدير فعالية سياسة الانفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2012/2001،**المؤتمر الدولي حول:تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة2001-2014**، جامعة سطيف1،يومي 12/11مارس2013،ص13

2 بن علي بلعزوز،عبد العزيز طيبة،السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)،**مجلة بحوث اقتصادية عربية**،العدد41، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر،شتاء2008،ص32.

3 محمد لكصاسي،**الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر**،دراسة مقدمة الى الاجتماع السنوي السابع والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية،قطر،سبتمبر2003،ص9.

4 فضيل رايس،تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر(2000-2011)،**مجلة بحوث اقتصادية عربية**،العددان 61-62، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، مصر،شتاء- ربيع2013،ص201.

5 رشيد ختير،السياسة النقدية في الجزائر واقع وآفاق،**الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية**،جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، يومي30/29 نوفمبر2004، ص14

6 محمد لكصاسي،مرجع سابق،ص14.

7 فضيل رايس،مرجع سابق،ص200.

8 حاكمي بوحفص،الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا،**مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**،عدد7، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،السداسي الثاني2009،ص15.

9 بلقاسم زايري،إدارة احتياطيات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر،**مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد41،الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية،مصر،شتاء2008،ص21.

10 كريم زرمان،التنمية المستديمة في الجزائر من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2009)،**مجلة أبحاث اقتصادية وادارية**،العدد7،جامعة محمد خيضر بسكرة،2010، ص200.

11 بلال لوعيل،أثر الإستثمارالأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2007)،**مجلة أبحاث اقتصادية وادارية**،العدد4،جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر2008،ص142.

12 كريم بودخدخ،**أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي:دراسة حالة الجزائر2001-2009**،مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)،جامعة الجزائر،2009-2010،ص202.

13 كريم زرمان،مرجع سابق،ص205.

14 كريم بودخدخ،مرجع سابق،ص224.

15 صندوق النقد العربي وآخرون،**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**،الإمارات العربية المتحدة ،2012،ص 121.

16 مصالح الوزير الأول،**ملحق بيان السياسة العامة**،أكتوبر 2010،ص 64، بوابة الوزير الأول (www.premier-ministre.gov.dz) تاريخ الزيارة 25 أفريل 2012.

17Agence Nationale de Developpement de L'investissement,Programme Quinquennal des Investissements publics 2010-2014,(http://www.andi.dz/ fr/PDF/investir_en_algerie/plan%20quinquenal%202010%20fr.pdf)consulter le13/04/2012

18 نبيل بوفليح،دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة2000-2010،**مجلةأبحاث اقتصادية وادارية**،العدد2،جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2012،ص ص253-256.

19 ناجية صالحي،فتيحة مخناش،واقع استراتيجية النمو المحلية في الجزائر(2001-2014) وآفاق النمو الاقتصادي،**مجلة رؤى اقتصادية**،العدد3،جامعة الوادي ،ديسمبر 2012، ص174.

20Agence Nationale de Developpement deL'investissement,Programme Quinquennal des Investissements publics 2010-2014,OP.Cit

21 عياش بلعاطل،سميحة النوي،آليات ترشيد الانفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر،**المؤتمر الدولي حول:تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة2001-2014**، جامعة سطيف1،يومي 12/11مارس2013، ص ص13-14.

22Agence Nationale de Developpement de L'investissement,Programme Quinquennal des Investissements publics 2010-2014,Op.Cit

23 مصالح الوزير الأول،**ملحق بيان السياسة العامة**،مرجع سابق ،ص ص 77-86.

24 عمر صخري،محمد مرايمي ،الجودة الشاملة في بناء القدرات البشرية الجزائرية:مدخل استراتيجي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة،**مجلة بحوث اقتصادية عربية**،عددان 43- 44،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،مصر ،صيف- خريف2008 ،ص222.

25 UNDP,**rapport sur le développement humain 2011**,Op.Cit,pp 149-152.

26 Ibid,p150.

27 حسين الطلافحة ،التخطيط والتنمية في الدول العربية،**مجلة جسر التنمية**، العدد113،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت ،مايو/أيار2012 .ص14.

28UNDP,**Humain Report,The Rise of the South:Humain Progress in a Diverse World**,New York,2013,P145.

29 معهد اليونسكو للإحصاء،**الموجز التعليمي العالمي لعام 2011**،كندا،2011 ص249.

* تم اعتماد معدلات القيد الاجمالي التي تمثل نسبة الطلبة المقيدين في مرحلة تعليمية بغض النظر عن اعمارهم الى اجمالي السكان في سن التعليم الدراسي في تلك المرحلة

30 مصالح الوزير الأول،حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1999-2008،ص5 بوابة الوزير الأول www.premier-ministre.gov.dz) تاريخ الزيارة 25 أفريل2012

31 صندوق النقد العربي وآخرون،**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**،2012،مرجع سابق،ص338.

32 الياس بومعراف،عمارعماري،**من أجل تنمية صحية مستدامة**،مجلة الباحث،عدد7 ،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة ،2009-2010،ص32.

33 صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**،**2012**،مرجع سابق،ص 338.

34 الياس بومعراف،عمارعماري،مرجع سابق،ص34.

35 صندوق النقد العربي وآخرون،**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**،2012،مرجع سابق،ص 339.

36 برنامج الامم المتحدة الإنمائي،الأهداف التنموية للألفية في البلدان العربية، نيويورك،الولايات المتحدة الامريكية،ديسمبر2003،ص18.

37 صندوق النقد العربي وآخرون،**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**2012،مرجع سابق،ص 339.

38 برنامج الامم المتحدة الإنمائي،الأهداف التنموية للألفية في البلدان العربية،مرجع سابق،ص20.

39 UNESCO,**Unesco Sience Report,The Curent Status of Sience around The World**,Paris,France,2010,p266.

40 Chabha Bouzar,Fatima Tareb, Les Ide Canal de Transmission de Transfer de Technologie:une Option de la Politique de développement Industrtriel en Algérie,**Revue Recherches économiques et Manageriales**,n°6,Faculté des siences économiques et de gestion, université Mohamed khider, Biskra, décembre2009,P88.

41 ابراهيم بختي،محمد الطيب دويس، **براءة الاختراع مؤشر لتنافسية الاقتصاديات: الجزائر والدول العربية**، مجلة الباحث،عدد4،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة 2006ص151.

42 كمال رزيق، **توجه الأقطار العربية نحو اقتصاد المعرفة وتكنلوجيا المعلومات**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العددان 48- 49،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،مصر،خريف 2009-شتاء2010،ص158.